الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
22 November 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثالثة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماكاي .....(نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١١٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-53787 (A)
*0453787*

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ١١٥ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة** (A/59/34، و A/59/75، وA/59/349، وA/C.5/59/CRP.1)

١ - **السيد غوريتا** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): عرض التقرير السنوي لوحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٣ (A/59/34)، حيث تناول بإيجاز محتوى أجزاء التقرير المختلفة، فضلا عن برنامج عمل هذه الهيئة لعام ٢٠٠٤ (A/59/75). ولاحظ أن التقرير شهد تطورا في شكله ومحتواه. وقال إن الوحدة بذلت جهدا لجعل التقرير أكثر موضوعية وتضمنا للمعلومات، بناء على طلب الدول الأعضاء. وأشار إلى أن التقرير يتضمن بصفة رئيسية استعراضا للجهود التي بذلتها الوحدة لمواصلة عملية الإصلاح الداخلي فيها وإقامة علاقات أفضل تفي على نحو أفضل باحتياجات الدول الأعضاء، كما ترد فيه أمثلة على أعمال متابعة اتخذت بناء على توصيات الوحدة. وأوضح أن الوحدة تعتزم، بدءا من السنة المقبلة، دمج هذا التقرير مع التقرير المكرس لبرنامج عملها في وثيقة واحدة.

٢ - وقال إن نهجا جديدا ومبتكرا اتبع في وضع برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٤. وقد حرصت الوحدة، في اختيارها للمواضيع التي ستدرج في برنامج عملها، على التقيد بمعايير معينة. وعلى سبيل المثال، تعين أن تكون المواضيع المختارة على درجة من الأولوية العالية بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وينبغي للتقارير المعدة بشأنها أن تيسر التنسيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، وأن تحترم المعايير المحددة بوضوح فيما يتعلق بالنوعية. ويمتد نطاق ستة من التقارير أو المذكرات التسع المدرجة في البرنامج ليشمل المنظومة بأسرها.

٣ - وقال إن وحدة التفتيش المشتركة استعرضت التحسينات التي يمكن إدخالها على تنفيذ البرامج وكذلك إمكانية تحقيق وفورات نطاق يمكن أن تسفر عن تخفيضات في التكاليف. وركزت الوحدة أيضا على المسائل المتصلة بالسلامة والأمن داخل المنظمة.

٤ - وأضاف أن إحدى المذكرات المدرجة في برنامج عمل الوحدة والمكرسة لمكتب العمل الدولي، ستتضمن معلومات متصلة بإدارة المعرفة المنطبقة على هيئات أخرى. وستعمل الوحدة المشتركة على كفالة توصيل عناصر المعلومات المعنية إلى هذه الهيئات. وتعتزم الوحدة أيضا تخصيص تقرير لاستعراض الشؤون التنظيمية والإدارية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والمكتب الإقليمي للأمريكتين التابع لمنظمة الصحة الدولية، في إطار سلسلة استعراضات مكرسة لأساليب تنظيم وإدارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها. وبناء على طلب الدول الأعضاء، يتعين على الوحدة أيضا أن تستعرض الشؤون التنظيمية والإدارية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأنشطتها.

٥ - وأشار إلى أن التدابير الرئيسية التي اتخذتها وحدة التفتيش المشتركة لتحسين طرق عملها ترد في ورقة الاجتماع المنشورة بالرمز A/C.5/59/CRP.1. وبغية زيادة تجانس أعمالها وفائدتها، وضعت الوحدة بصفة خاصة طرائق جديدة لإجراء تقييم أساليب الإدارة والمخاطر الرئيسية التي يتعرض لها مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة وطلبت إلى أمناء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها إبلاغها بالمسائل الرئيسية التي ستدرج في جداول أعمال هيئاتها الإدارية في المستقبل.

٦ - وقال إنه إذا كانت آثار الإصلاح الداخلي لن تتضح بالكامل إلا في عام ٢٠٠٥، فقد تشجعت وحدة التفتيش

المشتركة بالتعليقات الإيجابية التي صدرت بشأن سلسلة التقارير التي خصصتها للإدارة القائمة على النتائج وبحصيلة استعراضها للشؤون التنظيمية والإدارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتقوم الوحدة حاليا بوضع برنامج تدريب لموظفي المفوضية سيعرفهم على تقنيات التفتيش والتقييم الجديدة.

٧ - **السيدة مابوتاس** (مديرة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرضت تقرير الأمين العام عن تطبيق توصيات وحدة التفتيش المشتركة (A/59/349) فيما يتعلق بإقامة العدل في الأمم المتحدة، وتفويض سلطة إدارة الموارد البشرية والمالية، والميزنة على أساس النتائج، والموظفين الفنيين الشبان في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأوضحت أن تنفيذ غالبية التوصيات التي وافق عليها الأمين العام قد قطع شوطا طويلا.

٨ - وأشارت السيدة مابوتاس إلى أنه قد طُلب إلى اللجنة تحديد مدى ضرورة مواصلة إعداد التقرير، في ضوء نظام متابعة التقارير المقترح في المرفق الأول من التقرير الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين (A/52/34). وينص هذا النظام، في جملة أمور، على قيام المديرين التنفيذيين للهيئات المعنية بإبلاغ وحدة التفتيش المشتركة بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي تمت الموافقة عليها وحظيت بالقبول. وينص النظام أيضا على قيام الوحدة بعرض معلومات وتحليل فيما يتعلق بتنفيذ توصياتها في تقريرها السنوي. وبعبارة أخرى، يمكن للوحدة أن تقدم للجنة صورة أكثر اكتمالا للطريقة التي يتم بها تنفيذ توصياتها، ليس من قبل الأمم المتحدة وحسب، وإنما أيضا من قبل جميع هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، عند موافقة الجمعية العامة على النظام الجديد بموجب قرارها ١٦/٥٤، لم تقرر الجمعية صراحة إلغاء الالتزام المعلن للأمين العام، بموجب مجموعة قراراتها السابقة المكرسة لهذه المسألة وخاصة بموجب الفقرة ٧ من قرارها ٢٩٢٤ باء (د - ٢٧) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، التي تنص على الإبلاغ عن حالة تنفيذ توصيات الوحدة.

٩ - وأوضحت أنه، منذ اعتماد النظام الجديد في عام ١٩٩٩، أصبح التقرير نافلا، حيث أن عناصر المعلومات التي يتضمنها عادة ما تعرضها بالفعل على الجمعية العامة تقارير أخرى. وبالتالي فإن الملاحظات الجديدة المتعلقة بإقامة العدل الواردة في تقرير هذا العام جرى النظر فيها بالفعل بالتفصيل في الوثيقة المعنونة ''إقامة العدل في الأمانة العامة'' (A/56/800). ومن ثم فإن الجمعية العامة ينبغي لها أن تنظر فيما إذا كان نظام متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة حسبما تمت الموافقة عليه بموجب القرار ١٦/٥٤ يجعل قيام الأمين العام بتقديم تقرير عن الموضوع نفسه أمرا غير ضروري.

١٠ - السيد **الكهويزن** (هولندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وكذلك بلدان المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فقال إن وفده يأسف لأن وحدة التفتيش المشتركة، وهي الأداة الأساسية لتعزيز كفاءة منظومة الأمم المتحدة، لم ترق بعد إلى مستوى التوقعات. ولهذا السبب ما فتئت اللجنة الخامسة لعدة سنوات تنتقد الوحدة، ولهذا السبب أيضا دعا أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق في السنة الماضية إلى إجراء استعراض متعمق للنظام الأساسي للوحدة وأساليب عملها. واتخذ المفتشون بالفعل تدابير لتحسين أساليب عملهم وسعوا أيضا إلى استصدار قرارات من

الجمعية العامة بشأن الإصلاحات الهيكلية التي تمس الحاجة إليها.

١١ - وأضاف أن الهدف الرئيسي للإصلاح هو كفالة تكييف عمل الوحدة لتلبية احتياجات المنظمات المشاركة بصورة أفضل. ولتلك الغاية، من الضروري كفالة اختيار الأشخاص الملائمين للعمل كمفتشين وأنه ينبغي للوحدة أن تمارس عملها بطريقة مثالية، وأن تحقق أقصى قدر ممكن من الفعالية من حيث التكلفة. ويجب على الوحدة أيضا أن تزيد من تفاعلاتها مع المنظمات المشاركة وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة. وقال إن هذه الأهداف لن تتحقق إلا بتعديل النظام الأساسي للوحدة.

١٢ - وأعرب عن أسف الاتحاد الأوروبي لأن الاتجاهات المعارضة التي برزت في اللجنة الخامسة قد حالت دون توافق الآراء على إصلاح الوحدة. وقال إن المقرر المتخذ في فصل الخريف الماضي بعدم اعتماد أموال في الميزانية البرنامجية لتمويل أنشطة الوحدة في عام ٢٠٠٥ اتخذ لكفالة عدم فقدان الزخم الذي تكون في عملية إصلاح الوحدة. وقد أزف الوقت لأن تبت اللجنة في تلك المسألة، وينبغي لها أن تفعل ذلك خلال الجزء الرئيسي من الدورة الحالية.

١٣ - وقال إنه يرحب بتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات لجنة التفتيش المشتركة (A/59/349)، ويحيط علما بالتقرير السنوي للوحدة لعام ٢٠٠٣ (A/59/34). ويرحب أيضا بالشكل المحسن للتقرير السنوي وقرار الوحدة دمج ذلك التقرير، في السنة المقبلة، مع التقرير عن برنامج عملها. ولاحظ مع الاهتمام أن الوحدة ستدرج مستقبلا في تقاريرها بيانات مرجعية، وأحاط علما بالوثيقة التي أحالت الوحدة فيها إلى الجمعية العامة برنامج عملها لعام ٢٠٠٤ (A/59/75).

١٤ - **السيد الأنصاري** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فلاحظ أن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٤ هام ومفيد في آن واحد. وقال إن المواضيع المختارة تهم منظومة الأمم المتحدة ككل وأن التقارير المتعلقة بتلك المواضيع ستعزز فعالية أعمال المنظومة بأسرها. وخلال السنة الماضية، بذلت الوحدة جهودا جديرة بالثناء لإصلاح أساليب عملها وتقدمت باقتراحات ترمي إلى تحسين نوعية تقاريرها. وأوضح أن الوحدة اقترحت أدوات ومنهجية ملائمة لاختيار المواضيع والتصديق على نتائجها وتوصياتها على أساس الحكمة الجماعية. وقال إنها وضعت إطارا استراتيجيا لتوجيه أعمالها. وترحب المجموعة مع التقدير بالتدابير الإضافية التي اتخذتها الوحدة في سياق إصلاحها الداخلي، والتي يرد وصفها في الوثيقة A/C.5/59/CRP.1. وترحب المجموعة أيضا بعقد الوحدة مشاورات منتظمة مع المنظمات المشاركة منذ المراحل الأولى لإعداد تقاريرها. وفيما يتعلق بالتقارير التي تهم الجمعية العامة مباشرة، قال إن مجموعة الـ ٧٧ تدعو جميع الوفود إلى المشاركة بنشاط في صياغة برنامج عمل الوحدة؛ وأن ذلك يمثل السبيل الوحيد لكفالة فائدته. وأشار إلى أن الوحدة يتعين عليها بدورها أن تكفل إعداد تقاريرها عن المسائل الموضوعية لتؤثر إيجابيا على أعمال الجمعية العامة.

١٥ - وشددت المجموعة على أن الإصلاح عملية مستمرة. ومن ثم فهي تشجع الوحدة على مواصلة جهودها لإصلاح أساليب عملها، خاصة بتنفيذ جميع أحكام نظامها الأساسي، وتمكين رئيسها لتولي المسؤولية العامة عن أنشطة الوحدة، وتحسين نوعية تقاريرها.

١٦ - **السيد يوسفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يولي أهمية خاصة لعمل الوحدة التي ينبغي أن تحسن كفاءة عملها وأن تكفل اتفاقه بصورة أكبر مع توقعات الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الوحدة هي الهيئة الخارجية الوحيدة

لمراجعة الحسابات المكلفة بتقديم تقارير للدول الأعضاء عن الطريقة التي تدير بها هيئات الأمم المتحدة الموارد المخصصة لها. ويجب على الوحدة أن تفي على أكمل وجه بالمسؤوليات الموكلة إليها بموجب نظامها الأساسي. وأشار إلى أن أكثر الطرق عقلانية لتنفيذ إصلاح الوحدة تكليفها، عن طريق اتخاذ القرارات الملائمة في الجمعية العامة، ولكن بدون تعديل نظامها الأساسي، بالأهداف التالية: تنفيذ المهام الموكلة إليها بطريقة أكثر فعالية، وإعادة صياغة أساليب عملها، واستكمال المواضيع التي تتولى النظر فيها، وتحسين نوعية تقاريرها. وأشار إلى أن أحد الاحتياجات التي يوليها وفده أهمية خاصة يتمثل في أن على الدول الأعضاء إجراء تقييم ملائم لكفاءة الوحدة. وكما يتضح من المذكرة التي أعدتها الوحدة بشأن النظر في نظامها الأساسي وأساليب عملها (A/C.5/59/CRP.1)، فإن أعضاءها يعون جيدا الحاجة إلى تحسين أساليب عملها. وأضاف أن مجموعة الوثائق التي أنتجتها الوحدة بشأن مسألة المشاكل الإدارية الحالية تظهر أن النقد الذي كان قد تم توجيهه إلى الوحدة وجد آذانا صاغية. وقال إنه بعد أن مر بعض الوقت، ينبغي للجمعية العامة أن تعيد النظر في مسألة كفاءة الوحدة وتقييم تنفيذ التوصيات المتعلقة بإصلاحها. وبعد استقصاء جميع وسائل التحسين الممكنة، يمكن النظر في تعديل النظام الأساسي للوحدة. وأعرب عن استعداد وفده للمشاركة في صياغة قرار بشأن هذه المسألة. إلا أنه أعلن أن وفده لا يمكن أن يوافق على ربط مناقشة البند المعني من جدول الأعمال باعتماد ميزانية الوحدة المقترحة لعام ٢٠٠٥. وقال إن ذلك الربط سيسفر عن عواقب سلبية على المناقشات في المستقبل.

١٧ - **السيد نيانغ** (السنغال): قال إن جميع التدابير التي اتخذتها الوحدة كما يرد وصفها في الوثيقة A/C.5/59/CRP.1 تدابير مدروسة ومتجانسة تماما مع عملية تنشيط وإصلاح الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. ورحب بقيام الوحدة بالدخول في مشاورات قبل اختيار البنود التي ستدرج في برنامج عملها، وأيضا بما أعلنته من اعتزامها تحسين نوعية تقاريرها، خاصة عن طريق استخدام دراية فنية أفضل في أساليب التقييم وتقنيات جمع البيانات. وفيما يتعلق بوضع المفتشين، قال إن من الضروري أكثر من أي وقت مضى الإبقاء على القواعد المجربة التي تنظم تعيينهم، عوضا عن السعي إلى تحويلهم إلى مراجعي حسابات. وأضاف أن وفده، شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى، يرى أنه ينبغي أن تكون لدى المفتشين ذخيرة وافرة من المعلومات الأساسية في مجالي التمويل والميزنة، فضلا عن الخبرة في الدبلوماسية الدولية، مما سيتيح لهم أن يفهموا طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة فهما جيدا. وأشار إلى أن العدد الحالي للمفتشين الذي يبلغ ١١ مفتشا يجب الاحتفاظ به بغية الإبقاء على التوازن الجغرافي. ويمكن لزيادة عدد مساعدي البحوث أن تمثل إصلاحا إيجابيا، حيث عزز ذلك قدرة فريق المفتشين على التدخل. وأعرب عن التزام السنغال بدعم أي إصلاح مفيد في الوحدة شريطة تنفيذه بأسلوب منهجي وصارم وشفاف وشريطة عدم إضراره بعمل هذا الكيان الهام لعمل المنظمة على النحو الصحيح.

١٨ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): أعلن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ورحب باقتراح الجمع بين التقرير السنوي للوحدة والتقرير عن برنامج عملها في وثيقة واحدة، حيث أن القيمة الرئيسية لهذه الخطوة تتمثل في أنها ستوفر لمحة عامة عن أنشطة الوحدة ومشاريعها. ورحب أيضا بالجهود المبذولة لتحسين أساليب عمل الوحدة ونوعية تقاريرها ولاحظ أن التقارير ينبغي أن تكون مسؤولية الوحدة بأسرها، عملا بأحكام الفقرة ٩ من القرار ٥٦/٢٤٥. وأشار إلى أن من الضروري في المستقبل تجنب إصدار تقارير تحت مسؤولية كتابها وحدهم، كما هو

الحال بالنسبة للتقرير المشار إليه في الفقرة ١٢ من التقرير السنوي.

١٩ - وقال إن الوفد الكوبي يلاحظ مع الاهتمام أن وحدة التفتيش المشتركة تقوم حاليا بإعداد منهج سيمكنها من أن تفهم أثر توصياتها بصورة أفضل، إلا أنه لاحظ أن التقرير السنوي لا يتضمن سوى التدابير التي اتخذها عدد قليل من المنظمات المشاركة (A/59/34). وأضاف أن الوفد يرحب أيضا بجهود الوحدة للعمل بمزيد من التنسيق مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٠ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة (A/59/75)، قال إن وفده لاحظ أن الوحدة أجرت مشاورات واسعة مع المنظمات المشاركة، وأنه لاحظ مع الاهتمام الطريقة المستخدمة في اختيار المواضيع التي ستعالجها. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة (A/59/349)، أعرب عن تساؤل وفده عما إذا كانت هناك مسوغات لاستعراض التوصيات التي تعود إلى الدورات السابقة. وتلمح الفقرة ٢٠ من التقرير إلى أن توصيات الوحدة بشأن تفويض سلطة إدارة الموارد البشرية والمالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تعد ذات أهمية، وهو أمر يبدو غير طبيعي. علاوة على ذلك، ذكر أن وفده، وقد لاحظ أن الإجراء المقترح لم يعد يتمثل في عرض جميع التقارير المنصوص عليها في نظام متابعة تقارير الوحدة المنشأ بموجب القرار ١٦/٥٤، يسعى للحصول على تأكيد بأن تلك التقارير تشكل بالفعل جهدا مكررا، وفي تلك الحالة يكون وفده مستعدا للنظر في اقتراح الأمين العام.

٢١ - وفي الختام، قال إن وفده يعارض الجمع بطريقة مصطنعة بين بند جدول الأعمال المتعلق بوحدة التفتيش المشتركة والبنود الأخرى، مما يمكن أن يضر بالروح البناءة التي تسود مداولات اللجنة الخامسة.

٢٢ - **السيد كوتي** (الهند): أيد البيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفيما يتعلق ببرنامج العمل (A/59/75)، قال إن الوحدة بذلت جهودا جديرة بالثناء في وضع العمليات والأدوات التي ستمكنها من إعداد تقارير عن المواضيع التي تهم منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأضاف أن الوحدة قد اختارت خمسة معايير لتحسين تركيز نشاطها ووضعت قائمة مرجعية للتحقق استنادا إلى إطارها الاستراتيجي. وأوضح أن الحكمة الجماعية التي مارستها الوحدة في اختيار المواضيع ستؤدي لا محالة إلى تعزيز مسؤوليتها الجماعية. وقال إن وفده يرحب باختيار المواضيع لعام ٢٠٠٤، بما فيها استعراض آليات التنسيق بين الوكالات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا.

٢٣ - وفيما يتعلق بإصلاح الوحدة، لاحظ أنه، من بين الـ ٢٢ موضوعا المنظور فيها، اقترحت أمانات المنظمات المشاركة ١٧ موضوعا منها، مما يظهر بجلاء الاهتمام الذي توليه هذه المنظمات لعمل الوحدة. وقال إن المنظمات المشاركة تمول أيضا ٦٨ في المائة من ميزانية الوحدة، وأن منظمة السياحة العالمية قد انضمت إليها. وأنشأ عدد من هذه المنظمات آليات لكفالة متابعة توصيات الوحدة، ووفقا لما ورد في التقرير في الوثيقة A/59/349، فإن غالبية هذه التوصيات يجري تنفيذها.

٢٤ - وأضاف أن نوعية تقارير وحدة التفتيش المشتركة لم تكن بالتأكيد متسقة دائما لأسباب متعددة، هي: الافتقار إلى التوجيه من الجمعية العامة بشأن اختيار المواضيع، وعدم وجود آليات داخلية للتحقق وممارسة الحكمة الجماعية، ومحدودية سلطات الرئيس. وقد اتخذت الوحدة خطوات

لتحسين الحالة، وسيمثل اعتماد المقترحات التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ في السابق خطوة كبيرة على طريق بلوغ ذلك الهدف.

٢٥ - **السيد أوبام** (غابون): أعلن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن وفده يؤيد تعزيز هيئات الرقابة الخارجية والداخلية ويرحب بأن فكر الوحدة وجهودها صوب الإصلاح قد بدأت تثمر؛ ويرى أن وضع الصيغة النهائية للإجراءات الداخلية الرامية إلى إكمال القواعد والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وقال إن وفده يلاحظ أن برنامج عمل الوحدة يراعي رغبات كل من المفتشين والمنظمات المشاركة. وفي هذا الصدد، يرحب وفده بورود موضوع تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة في أفريقيا ضمن المواضيع المدرجة في برنامج عمل الوحدة، مما يدل على انشغالها بتفادي ازدواجية الجهود وإهدار الموارد. وأشار إلى أن تعزيز الوحدة يستدعي أجراء استعراض متعمق لأساليب عملها، ولكن من الضروري أيضا كفالة ممارسة الرئيس لسلطاته التي لا بد منها لتنسيق أعمال الوحدة بصورة أفضل.

٢٦ - **السيد عباس** (باكستان): لاحظ، وهو يعلن تأييده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن عمل وحدة التفتيش المشتركة، وهي هيئة الرقابة الوحيدة التي تعمل على نطاق المنظومة، يؤثر مباشرة على كفاءة وكالات الأمم المتحدة ويجدر بالدول الأعضاء أن تعزز قدرتها الرقابية بغية تفادي إهدار الموارد، والحفاظ على سلامة المنظومة وتعزيز أدائها بأقل تكلفة ممكنة. وأكد أن مسألة فعالية الوحدة تصبح بالتالي ذات أهمية قصوى.

٢٧ - وأشار إلى أن الوحدة اعتمدت إطارا استراتيجيا لتوفير رؤية واضحة وأساسا صلبا لتحسين عملياتها. علاوة على ذلك، فأن المنهجية الجديدة، والقائمة المرجعية، والدليل الشامل المشار إليه في المذكرة المتعلقة بالنظام الأساسي للوحدة وأساليب عملها (A/C.5/59/CRP.1) تمثل مسائل ستسهم في تحسين الأداء وستؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين وظائف الرقابة.

٢٨ - وقال إن وفده يريد لفريق وحدة التفتيش المشتركة أن يتسم بقدر كبير من الكفاءة والفعالية ويرى أن وضع إجراءات العمل الداخلية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأوضح أن وفده على استعداد للنظر في الأفكار المتصلة بعملية اختيار المفتشين، وتعزيز دور الرئيس، وممارسة الحكمة الجماعية. ويرى وفده أن الوحدة ينبغي لها أن تتفكر أكثر في معاييرها الداخلية وإجراءات عملها وأن توفر لها الدول الأعضاء أيضا ما يلزمها من نطاق وتوجيه ووقت لتدعيم الإصلاحات التي اقترحت في السابق. وأنه يرى أنه ليست هناك جدوى من تعديل نظامها الأساسي.

٢٩ - وقال إنه ينبغي التعجيل بصياغة المعايير المستهدفة من أجل اختيار المواضيع لتقارير الوحدة المقبلة. وقد بذل جهد بالفعل لكفالة أن يصبح برنامج عملها أوثق صلة باحتياجات الدول الأعضاء، ومع ذلك على الوحدة أن تواصل التركيز على المسائل الملموسة بهدف التمكن من التقدم بتوصيات عملية للجمعية العامة والهيئات التشريعية الأخرى في المنظمات المشاركة. وقال إن وفده يلاحظ أن الوحدة تعتزم تعزيز تنسيقها مع هيئات الرقابة الأخرى، الداخلية منها والخارجية، بغية تحسين خدمات الرقابة ومنع الازدواجية. وقال إنه ينبغي أيضا أن تقوم الوحدة بتعزيز آلياتها للمتابعة وتكثيف حوارها مع المنظمات المشاركة.

٣٠ - **السيد كريمر** (كندا): تكلم باسم أستراليا ونيوزيلندا وكندا، فسأل عن موقف الأمين العام إزاء الملاحظات التي أبدتها الوحدة في تقريرها عن المواءمة بين النظامين الأساسين

للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية (A/59/280)، بمعنى أن من الممكن تحقيق الموائمة جزئيا بين ممارسات المحكمتين، مع مراعاة أن الأمين العام ظل على موقفه الوارد في التقرير عن برنامج العمل (A/59/349) وهو أنه لا يمكن العمل بتوصية وحدة التفتيش المشتركة بأن تكون للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة سلطة تقديرية، على غرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، تبيح لها أن تأمر بإلغاء القرارات المطعون فيها وتحديد ما يمنح من تعويضات ما لم تحدث مواءمة تامة بين النظامين الأساسيين للمحكمتين وممارساتهما. وتساءل أيضا عما إذا كان لدى الأمانة العامة تحليل كمي لعدد الحالات التي تنظرها المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، وهو ما يمكن أن يؤثر في القرار بشأن إنشاء وظيفة نائب أمين المحكمة من عدمه، وسأل عن حالة تفويض السلطة في المنظمة، وإعادة تحديد دور كل من إدارة الشؤون الإدارية والخدمات الإدارية، واستعراض ملاك الموظفين فيهما، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وهي مسائل تطرق لها الأمين العام في تقريره A/58/351.

٣١ - وأعرب الوفد الكندي عن دهشته لتقديم برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٤ للجنة الخامسة للنظر فيه قرب نهاية العام، وقال إنه من المستحسن تقديم برامج العمل في المستقبل مقدما. وفيما يتعلق بإصلاح الوحدة، أعرب الوفد عن الرأي بأن الوقت قد أزف لكي تتوصل الدول الأعضاء إلى تفاهم بشأن ما ينبغي القيام به مستقبلا، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المتصلة بترقية مؤهلات المفتشين، وهو ما ينبغي أن يتسنى التحقق منه بموضوعية، واستحداث آلية لاختيار المرشحين، وتعزيز دور رئيس الوحدة، خاصة فيما يتعلق بمراقبة الجودة. وأضاف أن وفده يرى أيضا، كما اقترحت الوحدة نفسها في تقريرها A/58/343، الحاجة إلى تخفيض عدد المفتشين.

٣٢ - **السيد رباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظ التغيرات في طريقة عرض المعلومات وأعرب عن تشجعه بالعناصر الواردة في الفصل الأول من التقرير A/59/34 التي تشير إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تولي الاهتمام الواجب لمسألة الإصلاح. وقال إن وفد الولايات المتحدة، شأنه شأن وفد الاتحاد الأوروبي، يؤيد الجهود الرامية إلى إصلاح الوحدة. وأضاف أنه رغم أن الوفد يأسف لأنه لم يبلغ في وقت سابق ببرنامج العمل، يقدر الوفد تماما الصعوبة التي تواجه الوحدة من حيث عدم مقدرتها على إرضاء جميع المنظمات المشاركة لأن برامج عمل تلك المنظمات لا تتفق معها بالضرورة. وقال إن وفده يأمل مع ذلك في أن توفر الوحدة للدول الأعضاء معلومات في حينها عما تجريه من دراسات.

٣٣ - ولاحظ وفد الولايات المتحدة أن الوثيقة JIU/REP/2003/5، المتعلقة بوسائل توفير التعليم الابتدائي للجميع، قد صدرت تحت مسؤولية كاتبها وحده، على النحو المنصوص عليه في المادة ١١-٢ من النظام الأساسي للوحدة، مما يشير إلى أنها لم تف بالحد الأدنى نم معايير النوعية. وفيما يتعلق بالوثيقة A/59/349، يتفق وفده مع الأمين العام في رأيه أن هذا التقرير يمثل تكرارا للمعلومات الواردة في التقرير السنوي للوحدة عن تنفيذ توصياتها. وأضاف أن وفده يرى أنه كان يجدر بالأمانة العامة، مع مراعاة تكلفة إعداد تقرير، بتقديم وثيقة أكثر إيجازا، من ناحية، وأن تدرج التقرير ضمن العناصر التي ينبغي حذفها من الميزانية البرنامجية للمنظمة، من ناحية أخرى.

٣٤ - **السيد انغونغولو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): أعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل قطر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأيضا عن اتفاقه مع بعض النقاط التي أوردها ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي. وقال إنه يرى أن هناك حاجة لكفالة عمل الوحدة على نحو مفيد

للمنظمات المشاركة وكفالة التأهيل الكافي للمفتشين للقيام بوظائفهم. وتشير المشاكل التي برزت إلى أن أحكام النظام الأساسي للوحدة لا تطبق بالكامل وأنه، رغم ما يتسم به إصلاح الوحدة من أهمية، لا يعني ذلك وجود حاجة لتعديل النظام الأساسي.

٣٥ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): أعلن تأييد وفده للبيان الذي تم الإدلاء به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه يولي أهمية كبيرة لعمل وحدة التفتيش المشتركة التي تمثل الهيئة الرقابية الخارجية الوحيدة المعنية بمنظومة الأمم المتحدة ككل. وأشار إلى أنه يشجع اللجنة على تضمين المزيد من التفاصيل للتقرير عن تنفيذ توصيات الوحدة (A/59/349). ومع ذلك، أشار إلى أنه يقدر جهود الوحدة لتعزيز طرائق عملها وتحسين كفاءتها، كما يتضح من النهج الجديد المتمثل في تحديد برنامج عملها وتحسن نوعية التقارير المقدمة. وأعلن أن وفده يعتزم المشاركة في جهود إصلاح الوحدة، إلا أنه لا يرى سندا منطقيا لإصلاح نظامها الأساسي. وأضاف أن وفده يرغب أيضا في تأكيد أهمية مبدأ الحكمة الجماعية، ولا يرى الغرض من إصدار تقارير لم تحظ بالموافقة الجماعية.

٣٦ - وحث الأمانة العامة للأمم المتحدة، بعد ملاحظة العلاقات الجيدة التي نشأت بين الرؤساء التنفيذيين لمختلف المنظمات والوحدة، على أن تنحو المنحى نفسه وأن تطبق توصيات الوحدة في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بميزانية عام ٢٠٠٥، قال إن وفده سيرحب بزيادة الموارد المالية والبشرية.

٣٧ - **السيد راملال** (ترينيداد وتوباغو): قال إنه، شأنه شأن مجموعة الـ ٧٧ والصين، لا يرغب في أن يُنظر في مسألة إصلاح وحدة التفتيش المشتركة في آن واحد مع بنود أخرى في جدول الأعمال، إذ أن اللجنة قد تعجز، نتيجة لذلك، عن أن تعالج وقائع كل بند المعالجة الواجبة. علاوة على ذلك، قال إن وفده يرى أن الأهمية التي توليها مجموعة الـ ٧٧ والصين للوظائف الرقابية للوحدة تجد أفضل تبرير لها في الزيادات التي طرأت على الميزانية العادية للمنظمة وميزانيات عمليات حفظ السلام. ومن ثم فإن من الضروري ضرورة حيوية مواصلة إصلاح الوحدة بهدف زيادة كفاءتها. وأعلن أن وفده يرحب باعتماد الوحدة إطارا استراتيجيا وأساليب عمل جديدة وأنها قد عقدت العزم على تنفيذ توصياتها بطريقة عملية أكثر بغية زيادة فائدتها لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وقال إن وفده يعي أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتعزيز الوحدة لذا فهو يؤيد اتخاذ قرار بهدف حل بعض النقاط التي طرحها الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين، مثل مؤهلات المفتشين والإجراءات المستخدمة لتعيينهم، ودور الرئيس، ومبدأ الحكمة الجماعية.

٣٨ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن المهمة الموكلة إلى وحدة التفتيش المشتركة، والمتمثلة في رصد أعمال وكالات الأمم المتحدة والقيام، باستقلال وحياد تامين، بتقييم مدى الكفاءة التي تنفذ بها تلك الوكالات ولاياتها، تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى، بالنظر إلى الزيادات في الميزانية العادية للمنظمة وميزانية عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أنه يجب الإقرار بأن أيا من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق أو وحدة التفتيش المشتركة لم يقم بوضع إجراءات أو مبادئ إدارية مشتركة. كما لم يعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين والوحدة مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة بشأن التخطيط، والبرمجة، والميزنة، والرصد، والتقييم. وقال، وهو يلاحظ أن المفتشين ينبغي لهم وضع توصيات ذات تطبيقات عملية، إنه من جملة ١١٢ تقريرا قدمتهم الوحدة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٣، لم يعالج مسائل على نطاق المنظومة أو مشتركة بين الوكالات سوى ٤٢ تقريرا، وهو ما يعني أن بعض

التقارير يكرر ما تتضمنه تقارير هيئات التقييم الداخلي في فرادى المنظمات. وهو يرى أنه، إلى جانب مهام التقييم التي توكل إلى واحد أو اثنين من المفتشين، ينبغي لهؤلاء أن يحاولوا تجميع جهودهم في سياق تقييم سنوي للنظر، على سبيل المثال، في حالة المنظمات التي زادت مواردها بدون أن يصحب ذلك تحسن في كفاءتها، أو دراسة المسائل المشتركة بين القطاعات مثل تعبئة الموارد وإدارتها في مختلف الهيئات المختصة (المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة) في سياق الحالات الطارئة، أو بعثات حفظ السلام، أو البرامج الإقليمية للتنمية المستدامة.

٣٩ - **السيد غوريتا** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال، وهو يرد على الأسئلة التي طرحتها الوفود، إن الوحدة ستواصل تحسين أساليب عملها وتقاريرها، وأقر بأن الوثيقة A/59/34 اتسمت أحيانا بعدم الوضوح بشأن متابعة تنفيذ التوصيات. إلا أنه قال إن الوحدة تنظر حاليا، بالاشتراك مع الأمانة العامة، في الكيفية التي يمكن بها للأمانة العامة أن تبقيها على علم بما يتخذ من تدابير لتنفيذ توصياتها عملا بقرار الجمعية العامة ١٦/٥٤. وفي تلك الحالة، فإن إعداد الأمانة العامة تقريرا منفصلا بشأن المسألة قد يكون أمرا لا داعي له، بالنظر إلى أن المعلومات التي ترد فيه ستكون متاحة في التقرير السنوي للوحدة. وأوضح أن المؤسسات التي ترد الإشارة إليها في الفصل الثالث من الوثيقة A/59/34، تحت العنوان ''التأثير المحتمل لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة — أمثلة مختارة''، تم اختيارها لأنها أنشأت أنظمة لمتابعة التوصيات وتنفيذها، وهي بالتالي قادرة على تزويد الوحدة بما تحتاجه من معلومات. وأشار إلى أن الوحدة أبقت على صلاتها مع المنظمات المشاركة للتأكد من تطبيقها لأحكام مذكرات التفاهم التي التزمت بموجبها بتنفيذ ما يعنيها من توصيات. وهي حاليا بصدد إبرام مذكرة تفاهم مع منظمة السياحة العالمية التي أصبحت مؤخرا منظمة مشاركة. وقال إن الوحدة تأمل بالتالي أن تتمكن من تقديم عرض مكتمل أكثر لأنشطتها في تقاريرها السنوية في المستقبل.

٤٠ - **السيدة مابوتاس** (مديرة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إن الوثيقة A/59/280/Add.1 تضمنت ردا على الأسئلة التي طرحتها كندا بشأن المواءمة بين النظامين الأساسيين للمحكمة الإدارية للأمم المتحدة والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وأضافت أنه، فيما يتعلق بتقييم تفويض السلطة، الذي تمت معالجته في الفقرة ٢٢ من الوثيقة A/59/349، يبدو أن مديري البرامج كانوا مسرورين بوجه عام بما أتيح لهم من مجال للمناورة، بيد أن الحالة أكثر تباينا فيما يتعلق بتفويض السلطة على المستوى الفرعي، حيث يفضل بعض الإدارات الاحتفاظ بنهج مركزي. وأشارت إلى أن تلك المسألة ستقيم بشكل متعمق أكثر. وقالت إن الأمانة العامة قد درست التوصيات الواردة في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الجوانب التي يمكن ترشيدها وأنها تعتزم تجربة التغييرات المقترحة قبل تطبيقها على المنظمة ككل. وأوضحت أن الأمانة العامة ستعالج المسألة في تقرير ستقدمه إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في برنامج الإصلاحات عموما.

٤١ - **السيد كريمر** (كندا): قال إنه لم يكن يعلم أن الجمعية العامة طلبت إعداد تقرير عن التقدم المحرز في برنامج الإصلاحات. وأضاف أنه يرغب، بغض النظر عن كيفية تقديم المعلومات إلى الدول الأعضاء، في إبقائه مطلعا على ما يتخذ من قرارات، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الإدارية في الإدارات وملاك الموظفين بها، بالنظر إلى الأهمية البالغة لتلك المسألة.

٤٢ - **السيد إلجي** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه يتفهم السبب في عدم تمكن الأمانة العامة في هذه المرحلة من

الاستجابة للمسائل المتعلقة بالمضمون، إلا أنه يشعر بالدهشة لأن بعض توصيات الوحدة، التي ادعت الأمانة العامة أنها قد نفذتها، لا تزال في الواقع غير منفذة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على التوصيات المتعلقة بإقامة العدل وتنفيذ نظام لتحديد المسؤوليات. وقال إن وفده يعتزم الرجوع إلى المسألة عند نظر اللجنة في مسألة إدارة الموارد البشرية. وأضاف أن وفده أحاط علما بملاحظات الوحدة فيما يتعلق بأن الأمانة العامة لا تطلعها دائما على متابعة توصياتها. وبالنظر إلى ما ينطوي عليه ذلك من عدم شفافية، ينبغي الرجوع إلى تلك المسألة أيضا.

٤٣ - **السيدة مابوتاس** (مديرة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إن الأمانة العامة ووحدة التفتيش المشتركة مصممتان على وضع سبل لإيصال المعلومات بشأن تنفيذ التوصيات، وذلك بهدف إنشاء نظام أكثر شمولا يتيح نقل المعلومات بصورة أسرع، مما يكفل إطلاع الهيئات التشريعية على النحو الواجب بالتغيرات في الحالة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.